من التحليل إلى التأثير
سلسلة دراسات الحالة لمبادرة الشراكة

شراكة الموازنة الدولية
الموازنات المفتوحة تُبدل حياة الناس

ضافرت الحملة الخاصة بهيئة تطوير المشاريع الإجتماعية SEND في غانا والمتعلقة برصد الموازنة وتقييمها من جهود المواطنين، والمسئولين الحكوميين والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني بغرض التعامل مع أوجه عدم الكفاءة التي يعاني منها برنامج تغذية المدارس في غانا GSFP وهو البرنامج الذي جرى تصميمه لتزويد أطفال المدارس في المقاطعات الفقيرة بوجبة طعام ساخنة يوميًا جنبًا إلى جنب مع زيادة الطلب على الزراعات المحلية.

توضح دراسة الحالة التالية كيف جرى إستخدام أدوات الرصد والتقييم، التي يوظفها في بعض الأحيان الدعاة إلى شفافية الموازنة، بغرض تعزيز تنفيذ البرنامج الوطني لتغذية المدارس. هذه الدراسة هي مجرد ملخص لدراسة أكثر عمقًا أعدها Tony Dogbe و Joana Kwabena-Adade بإعتبارهما عضوين في برنامج التعلُم بالمبادرة التابعة لشراكة الموازنة الدولية IBP . يسعى برنامج التعلُم بمبادرة الشراكة إلى تقييم أثر مشاركة المجتمع المدني في وضع الموازنة العامة وتوثيق هذا الأثر.

لتحميل دراسة الحالة في نسختها الكاملة نرجو الدخول على الموقع التالي:

http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Long-Final-SEND-case-study-English.pdf

غانا: إستخدام إسلوب الرصد بالمشاركة للتحسين من تغذية الأطفال ولدعم المزارعين المحليين

خلال الفترة ما بين ٢٠٠٧ و٢٠١٠ قامت هيئة تطوير المشاريع الإجتماعية SEND برصد آداء برنامج تغذية المدارس في غانا GSFP ، وهو برنامج حكومي جرى تصميمه لتزويد الأطفال في المدارس الإبتدائية ورياض الأطفال الحكومية في أفقر مقاطعات الدولة بوجبة طعام ساخنة ومغذية يومياً بإستخدام المواد الغذائية المزروعة محلياً. ولقد جرى الترحيب بالبرنامج بإعتباره إسلوب مبدع في توفير شبكة آمان لكل من الأطفال والمزارعين.

غير أن هيئة تطوير المشاريع الإجتماعية SEND إكتشفت أن برنامج تغذية المدارس GSFP لم يفي بإمكانياته كاملة، فمن خلال تيسير الأبحاث التشاركية في ٥٠ مقاطعة محلية بالدولة وجدت هيئة تطوير المشاريع الإجتماعية SEND أن النوايا الطيبة تفتر همتها بسبب سوء التنفيذ. في إيجاز لم تفي الوكالات المحلية بمهامها لضمان فائدة الأطفال والمزارعين حسب ما هو محدد.

جرى التعامل مع حملة SEND في غانا بإعتبارها تتصف بالعداء بشكل غير ضروري وذلك خصوصًا بالنسبة للمسئولين الحكوميين ممن تحملوا وطأة النقد ولكن فيما يتعلق بالكثيرين المنخرطين في برنامج تغذية المدارس وعلى وجه الخصوص من هم على المستوى المحلي كانت حملة الرصد ضرورية لجمع الشركاء والمستفيدين مع بعضهم البعض مع وجودالتركيز والفهم المطلوبين لإنجاح البرنامج.

المسائل الهامة: المؤسسات الضعيفة ينتج عنها شبكات آمان ضعيفة

إن قصة غانا هي قصة نجاح، حيث أنه وفقًا للإحصائيات إنخفض معدل الفقر في غانا من ٥١,٧٪ في ١٩٩٢ إلى ٢٨,٥٪ في ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ لتكون بذلك واحدة من الدول الأفريقية القليلة التي تحقق أحد الأهداف الإنمائية للألفية والمتعلقة بتقليل معدل الفقر والجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

لكن في الوقت الذي يخرج الملايين في غانا من الفقر ينغمس البعض الآخر بعمق فيه خصوصاً في شمال البلاد حيث تقوم أسباب العيش في الأغلب على وصول موسم المطر الأوحد في حينه وهو الأمر الذي يزداد تغيراً. وفي عام ٢٠٠٧ أدى الإعتراف بالوجود المتزايد لأوجه عدم المساواة إلى وضع خطة مشتركة ما بين حكومة البلاد والجهات المانحة الدولية حتى ينسجوا سويًا سلسلة من البرامج التي من شأنها أن تمثل ما يشبه شبكة الآمان الموجهة لحماية الفئات الأكثر ضعفًا من السقوط في دائرة لا خلاص منها نتيجة لسوء الحظ والمتمثل في موجات للجفاف، أو فيضانات، أو أمراض أو أي من الأمور الحتمية الأخرى التي من الممكن أن تجبر الأسرة على بيع

أصولها الإنتاجية أو إخراج أطفالها من المدارس.

تتمثل أحد الخيوط الأساسية لشبكة الأمان المشار إليها في برنامج تغذية المدارس في غانا GSFP والذي جرى تصميمه لتزويد الأطفال في المدارس الإبتدائية ورياض الأطفال الحكومية في أفقر مقاطعات الدولة بوجبة طعام ساخنة ومغذية يوميًا باستخدام المواد الغذائية المزروعة محلياً. تنطوي المبادئ الأساسية للبرنامج على قيام البرنامج بأشياء كثيرة في ذات الوقت، فإنه سوف يحد من نسبة الفقر والجوع، ويحفز الأطفال على الحضور إلى المدرسة وكذلك يعزز من الطلب على إنتاج المزارع (عبر الحصول على المواد الغذائية المحلية) ومن ثم زيادة دخل المزارعين المحليين.

غير أن المؤسسات المُخولة دستورياً في غانا مثل ديوان المحاسبات، والسلطة القضائية واللجنة المعنية بحقوق الإنسان والعدالة الإدارية CHRA وهي الجهات المسئولة عن ضمان تطبيق الحوكمة الرشيدة ومبدأ المسائلة جميعها تفتقر إلى الموارد ومن ثم تفتقر إلى القدرة على الرصد الفعال للبرامج الحكومية مثل برنامج GSFP. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى قبل التساؤلات التي أثارتها هيئة تطوير المشاريع الإجتماعية SEND في غانا كشف مراجعو الحسابات عن مخالفات متفشية في عمل برنامج GSFP.

وفي ضوء تلك الإحباطات شعرت منظمات المجتمع المدني التي لطالما ساعدت الحكومة حسب المعتاد في توفير الخدمات بأنها في حاجة إلى إستراتيجية جديدة لإحداث تطوير له مغزى. وإدراكًا بأن المشاركة في صناعة السياسة والقرار هي أمورًا أساسية، من أجل إمتلاك ما يتم من تطوير وتقدم مستدام، خضعت مجموعات مثل هيئة SEND في غانا إلى تحول نموذجي للتركيز على مناصرة السياسة بإعتبارها طريقة أكثر فاعلية لإحراز تغيير طويل الأمد في حياة الفئات الفقيرة والمستضعفة.

الحملة

تعتبر هيئة SEND في غانا الفرع الغاني لمنظمة SEND الإقليمية بمنطقة غرب أفريقيا. تأسست في بداية الأمر في عام ١٩٩٨ بإعتبارها مقدم للخدمة ولكنها تطورت فيما بعد لتصير منظمة مجتمع مدني معنية بالدعوة والحوكمة وتتمتع بإعتراف دولي.

بدأ التحول دون قصد عندما بدأت هيئة SEND في عام ٢٠٠٢ بإجراء الرصد للموازنة في الأساس كخدمة لمبادرة تقدمها جهة مانحة وتقوم الحكومة بتنفيذها، وهكذا كانت تلك اللحظة بمثابة حد فاصل للهيئة. في عام ٢٠٠٨ قامت بتبني مهمة جديدة تركز على بذل الجهود البحثية والدعوية لتعزيز الحوكمة الرشيدة والتحسين من جودة حياة النساء والرجال في غانا. تحددت هيئة SEND في غانا بإعتبارها واحدة من "الشركاء الإستراتيجيين والفنيين" الكثيرين ببرنامج GSFP ولكن الهيئة عرفت بموجب خبرتها أنها ستكون في حاجة إلى تصديق رسمي أكثر قوة لخطتها حتى تستطيع رصد عملية التنفيذ. لهذا سعت للحصول على مذكرة تفاهم بهذا المعنى مع الأمانة العامة لبرنامج تغذية المدارس في غانا GSFP ولم تتنازل على الإطلاق عن ذلك لمدة عامين كاملين حتى تم توقيع مذكرة التفاهم.

ترى هيئة SEND في غانا أن هذا الأمر كان سببًا رئيسيًا لنجاحها، حيث عززت مذكرة التفاهم من ثقة المسئولين المحليين والعاملين بالمدارس فيها وإلا كانوا سيشعرون بالتشكك في نوايا هيئة SEND في غانا وبالتالي يتعاونوا بشكل ضعيف معها.

تمثلت الخطوة التالية لذلك في حشد الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني على المستويات المختلفة، وساعد هيئة SEND في غانا في ذلك خبرتها السابقة فلقد كونت الهيئة بالفعل لجان محلية من المواطنين للمشاركة في عملها المتعلق برصد الموازنة. وتتكون كل لجنة من تلك اللجان من ١١ فرد يمثلوا المجموعات المختلفة لأصحاب المصالح وتقوم على تنسيقها منظمة من منظمات المجتمع المدني المحلية. بالإضافة إلى ذلك يجتمع ممثلون من هذه اللجان المحلية ومن منظمات المجتمع المدني المحلية في لجان إقليمية والتي تتضمن أيضاً ممثلين إقليميين من شبكتين رئيسيتين للمجتمع المدني وإثنين من المسئولين الحكوميين المحليين. وتجدر الإشارة إلى أن المكتب الإقليمي لهيئة SEND في غانا يعمل كمنسق لهذه اللجان.

ترسل بدورها كل لجنة من تلك اللجان الإقليمية رئيسها ومسئول من المسئولين الحكوميين المشاركين للعمل كممثلين في الشبكة الوطنية للرصد والتقييم بالمشاركة، ويقوم مقر هيئة SEND في غانا الموجود في أكرا مقام الأمانة العامة. وعلى المستوى الوطني تعتمد الشبكة أيضاً على مشاركة ممثلين من ثلاث شبكات وطنية أخرى من وزارة الحكومة المحلية والتنمية الريفية ومن منظمات مجتمع مدني أخرى والتي يوجد لديها علاقات إستراتيجية مع هيئة SEND في غانا.

مع إعطاء مذكرة التفاهم المزيد من الشرعية المطلوبة للهيئة وبالإعتماد على هذه الشبكة الممتدة بدأت هيئة SEND في غانا في تنفيذ إستراتيجيتها لإجراء الرصد والتقييم بالمشاركة وهي المنهجية التي لطالما خضعت للصقل على مدار تاريخ إستخدامها الطويل في شتى أرجاء العالم. في خطوة أولى لها قامت هيئة SEND في غانا بتثقيف فريق العمل لديها وأعضاء الشبكة (بما فيهم كافة اللجان المحلية) بشأن سياسة تغذية المدارس. تطلب ذلك في بعض الأحيان إلى ترجمة وثائق سياسة برنامج تغذية المدارس في غانا GSFP إلى لغة سهلة الفهم. وإمتد هذا التدريب ليشمل الأعضاء من العاملين في المؤسسات الحكومية المسئولة عن تنفيذ برنامج GSFP على المستوى المحلي. كما نظمت هيئة SEND في غانا دورات تدريب منفصلة من أجل التوعية والتي تستهدف الأشخاص ذووي الإعاقة والنساء.

في المرحلة الثانية دربت هيئة SEND في غانا اللجان المحلية على جمع البيانات المتعلقة ببرنامج تغذية المدارس لأغراض الرصد والتقييم، إنطوى هذا الأمر على تطوير الأدوات وكتيبات التدريب من أجل البحوث التشاركية ذات الصلة ببرنامج GSFP.

ومع الدعم لتكاليف الإنتقال زار أعضاء من اللجان المحلية المدارس المستفيدة وذلك لجمع البيانات المرتبطة بالمؤشرات المتفق عليها. والجدير بالذكر أن على كل مدرسة ومقاطعة مسجلة في برنامج GSFP أن يكون لديها اللجنة الخاصة بها والمخصصة لضمان التنفيذ الملائم للبرنامج. هل تتواجد بالفعل هذه اللجان؟ هل يشترك أصحاب المصالح مثل أولياء الأمور والمنظمات المعنية بالمزارعين المحليين في صناعة القرارات على سبيل المثال المتعلقة بتوفير البنود الغذائية؟ ما هو مدى جودة الوجبات الغذائية المقدمة؟ هل إتبعت عملية شراء الأغذية الممارسات الموضوعة من أجل القيام بالشراء؟ هل توفرت الأموال بشكل يتسم بالشفافية؟ ما هو أثر البرنامج على التسجيل في المدارس وانتاج الأغذية المحلية؟

كما ستتأكد اللجان من وجود البنية التحتية المطلوبة في كل مدرسة لتنفيذ البرنامج (مثل مطبخ كامل ومصدر آمن للمياه) ومواصلة الشراء المباشر للغذاء من المزارعين المجاورين. فضلاً عن ذلك فإنها تتأكد أيضاً مما إذا كان المزارعون بالمقاطعة يتلقون الإئتمان والإرشاد الزراعي الضروري، وما إذا كانت المدارس تقوم بتدريب فريق الطهي بها على الأساليب الصحية المناسبة وتوفير الخدمات الصحية المطلوبة للطلاب مثل قياسات كتلة الجسم BMI والتخلص من ديدان. وبوجه عام بحثت اللجان فيما إذا كان قد جرى الإعلان الكافي عن البرنامج. إن جمع البيانات المتعلقة بكل هذه المسائل تطلب إجراء مقابلات مع مجموعة كبرى من أصحاب المصالح في كل مقاطعة من المقاطعات.

تمخضت التحقيقات عن سلسلة من المشاكل يعانى منها البرنامج، ففي بعض الأحيان كانت الوكالات المسئولة عن تنفيذ البرنامج لا تعي المهام المنوطة بها، وجرى تهميش معظم أصحاب المصالح من عملية صناعة القرار، وإتسمت آليات المسائلة والشفافية بالضعف، أضف إلى ذلك جرى الإنتهاك المتكرر لإجراءات الشراء المتفق عليها.

لذا لم يجري تنفيذ البرنامج على النحو المتصور له. ففي معظم الأحيان لم

تتواجد البنية التحتية المطلوبة في موضعها، ولم تكن فرص الحصول على المياه الأساسية والمرافق الصحية بالفرص المناسبة فيما يزيد عن ٥٠٪ من المدارس، ولم تتوفر عموماً الخدمات الصحية التكميلية مثل خدمة التخلص من الديدان. على وجه العموم فشلت فرق المقاطعة في الخروج بنتائج بالإعتماد على المصادر المحلية المتوفرة.

لكن لم تتعلق كل المسائل بموضوع سوء التنفيذ فحسب. فلم يهتم البرنامج ضمن مفاهيمه بالحاجة إلى تعزيز الموارد مع زيادة التسجيل في المدارس، ولقد عجزت المدرسة عن تغذية الأطفال الراجعين إليها وبذلك جرى تقويض المجهودات الرامية إلى تحقيق أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج.

ومع أخذ هذا الدليل في الإعتبار بدأت هيئة SEND في غانا حملتها الدعوية، وعرضت اللجان على المستوى المحلي النتائج التي توصلت إليها أمام الهيئات الحكومية ذات الصلة وإدارة المدارس. كما جرى فحص النتائج وعرضها على المسئولين الإقليميين. وفي كلتا الحالتين حاولت شبكة SEND في غانا تشجيع أصحاب المصالح على إيجاد سبيل للخروج من المشاكل الراهنة. وفرت الإجتماعات وورش العمل العديدة المنعقدة على مستوى المقاطعات والمستوى الإقليمي منصة لمن ينفذون برنامج GSFP على هذه المستويات حتى يعبروا بدون خوف من الإنتقام عن إحباطاتهم وعدم رضائهم بشأن الإفتقار إلى الموارد والمعلومات الضرورية من أجل قيامهم بعملهم. وفي هذا الصدد شكل ضمنياً المسئولون تحالفاً مع برنامج SEND في غانا وشركاءه وذلك بغرض التأثير على الحكومة المركزية. يعزى ذلك إلى أنه على الرغم من وعي سلطات المقاطعات ببعض أوجه قصور البرنامج إلا أنها لم تستطع إجراء التغييرات الضرورية على مستواها بدون موافقة المستويات الأعلى وتوفيرها للموارد المطلوبة. كما أكدت ملاحظاتهم على النتائج التي تم الخلوص إليها ومن ثم أكدت على صحة المعلومات التي تأخذها هيئة SEND في غانا إلى المستوى الوطني مما يجعل من الصعب على الهيئات الوطنية أن تعارض هذه النتائج. إن القدرة المؤكدة لهيئة SEND في غانا على الخروج بتقرير ثان إنما تشهد على مدى التعاون والثقة التي تتمتع بها على مستوى المقاطعة والمستوى الإقليمي.

على المستوى الوطني سعى أعضاء الشبكة إلى جذب إنتباه الحكومة المركزية إلى الأدلة التي جرى جمعها على المستوى الشعبي من الأشخاص على أرض الواقع وأيدها المسئولون الحكوميون على مستوى المقاطعة والمستوى الإقليمي. خرجت هيئة SEND في غانا بتقريرين وطنيين بشأن برنامج GSFP وهما "من هم ذووي القرارات المؤثرة!" و"تحديات التعاون المؤسسي". بيد أنه من أجل ضمان أن تكون جودة التقارير على أعلى مستوى وأن تصير قادرة على مواجهة النقد الموجه من الحكومة والحزب الحاكم قام خبراء ومستشارون أكاديمون مستقلون بمراجعة جوانب التحليل المختلفة وتعزيزها. ولقد صدرت التقارير بشكل إسترعى إنتباه الصحافة الوطنية.

تتبعت هيئة SEND في غانا بعد ذلك مع متحملي مسئولية الواجب العام لمعرفة ما إذا جرى تنفيذ الوعود التي تحددت أثناء تلك الحوارات. ولقد حدث ذلك خلال إجتماعات ربع سنوية على المستوى المحلي وإجتماع وطني يضم العديد من أصحاب المصالح ويتعلق ببرنامج GSFP. وإستمراراً في ممارسة الضغوط زودت هيئة SEND في غانا وسائل الإعلام بقصص قائمة على الأدلة والتي ألقت بالضوء على التحديات التي كشفتها ومنها خرجت بموجز للسياسة يتعلق ببرنامج GSFP وهو الموجز المستهدف لأعضاء البرلمان. علاوة على ما سبق إشتركت هيئة SEND في غانا مع منظمة إعلامية من المجتمع المدني وهي شبكة الإعلام الريفي RUMNET من أجل نشر جريدة مجانية، والتي توضح أنشطة الشبكة على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، كما إستعانت بشبكة إذاعة مجتمع غانا لجعل محطات الإذاعة المجتمعية تقوم برفع الوعي ببرنامج GSFP وتشجع على النقاش بشأنه.

التغييرات الطارئة نتيجة للحملة

تم الإعتراف بشكل كبير بالعمل الذي قامت به هيئة SEND في غانا وشركاءها فيما يتعلق برصد برنامج GSFP. وتصف منظمات مثل منظمة تغذية المدارس القائمة على الزراعات الداخلية والشراكة من أجل تطوير الطفل المجهودات المبذولة باعتبارها "غاية في الأهمية" لتنفيذ برنامج GSFP وذلك مقارنة بالأهمية "المتواضعة" إلى "المتدنية" التي تعطيها للعمل الذي تقوم به منظمات أخرى ضمن القطاع غير الهادف للربح فيما يتعلق ببرنامج GSFP. ولكن لازال من الصعب إرجاع التغييرات الطارئة على الأمانة العامة الوطنية لبرنامج GSFP إلى الحملة الخاصة بهيئة SEND في غانا، وينكر الكثير من المسئولين الحكوميين في غانا أهمية عمل هيئة SEND في غانا بزعم أن برنامج تغذية المدارس كان حتماً سيتحسن بمرور الوقت.

هؤلاء المسئولون هم مجموعة كبيرة من المسئولين الحكوميين الذين زعموا بأن هيئة SEND في غانا لم تشارك معهم تقاريرها قبل الإعلان عنها. ولقد أنكرت هيئة SEND في غانا ذلك موضحة بأنها وفرت مسودة من التقرير لوزارة الحكومة المحلية والتنمية الريفية (والتي تدير برنامج GSFP) وذلك قبل فترة طويلة من إصدار النسخة النهائية من التقرير .

ترتيبات التحسين من تنفيذ برنامج تغذية المدارس في غانا

- توقيع مذكرة تفاهم مع الأمانة العامة الوطنية لبرنامج تغذية المدارس في غانا.
- تشكيل شبكة من المواطنين، والمسئولين الحكوميين والفاعلين بالمجتمع المدني على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.
- تواجد أعضاء مثقفين من الشبكة في برنامج تغذية المدارس.
- تدريب الشبكة على إقامة البحوث التشاركية لجمع الأدلة المتعلقة بكافة جوانب برنامج تغذية المدارس في شتى أنحاء الدولة.
- القيام بالدعوة لسياسات بإستخدام الأدلة التي جرى جمعها لتشجيع المناقشات البنّاءة ولإيجاد الحلول للمشاكل.
- تتبع الإلتزامات التي تعهد بها متحملي مسئولية الواجب العام على المستويات المختلفة للتأكد من تلبيتها.
- تنفيذ استراتيجية للإتصال والتي تضمنت جريدة ربع سنوية، وإذاعة مجتمعية، وتقارير وطنية، وموجز للسياسات وحملة إعلامية طويلة.

في مواضع كثيرة يتبين أن الحكومة قامت بالعمل إستجابةً لتقارير هيئة SEND في غانا، فبعد إصدار التقرير الأول لهيئة SEND في غانا على سبيل المثال جرى تغيير قيادة برنامج GSFP وتأسست لجنة مراجعة لبرنامج GSFP تتكون من ٥ أعضاء والتي تناولت بعض من المسائل المُلحة التي أثارها الرصد بالمشاركة. كما تعاونت فيما بعد وزارة الحكومة المحلية والتنمية الريفية وسكرتير برنامج GSFP مع هيئة SEND في غانا لإستضافة حوار وطني حول السياسة بشأن برنامج GSFP والذي ركز على كيفية زيادة المشاركة في البرنامج فيما بين أصحاب المصلحة المحليين. إنبثق من هذا الإجتماع العديد من الإلتزامات الحكومية التي إستهدفت حل المشكلات المحددة في تقارير هيئة SEND في غانا.

في متابعة للمسائل المثارة في الحوار الوطني المتعلق بالسياسة عقد برنامج GSFP "مؤتمر الشركاء" والذي جمع الوزارات ذات الصلة في غانا مع شركاء التنمية مثل برنامج الغذاء العالمي، والبنك الدولي، وسفارة هولندا وغيرها

من الجهات الأخرى. ومرة أخرى تعهدت الحكومة بضمان التعاون الفعال مع الوكالات التنفيذية من خلال إجراء عدد من التغييرات الهامة. تضمن ذلك وعد من الحكومة بمراجعة كتيب تنفيذ برنامج GSFP وتبسيطه وتقديم عرض من برنامج الغذاء العالمي بشراء الأرز المُنتج محلياً لتوزيعه في الأقاليم الشمالية الثلاثة بغانا ذلك بالإضافة إلى إلتزامات هامة أخرى.

مخرجات الحملة من أجل تحسين تنفيذ برنامج تغذية المدارس في غانا

- تحسين فى البنية التحتية الأساسية مثل مصادر المياه الآمنة والصحية، ومرافق دورات المياه، ومرافق التبول وغسل الأيدي والأدوات المطبخية المناسبة.
- خدمات زراعية أفضل مثل الشراء المباشر للغذاء من المزارعين المحليين، وتوفير خدمات الإرشاد الزراعي، والإمداد بمدخلات الزراعة وإقامة هيئة معنية بالمُزارع.
- تحسين الخدمات الصحية والتي تتضمن تدريب الطهاة على الممارسات الصحية والتغذوية، وتثقيف التلاميذ بشأن الصحة، وتوفير خدمة التخلص من الديدان بالإضافة إلى إجراء فحوص أخرى للطلاب.
- تحسين الخدمات التعليمية مثل تقديم الدعم لأولياء الأمورمن أجل الإشراف على تعليم اطفالهم، وتوفير المدرسين المناسبين، والمخزون المناسب للكتب وفرص الوصول إلى المعدات الخاصة بالأنشطة الإضافية للمناهج الدراسية.
- تحسين قدرة المجتمعات المحلية على المشاركة في برنامج GSFP ورصده.

إلا أن أكبر آثار مجهودات هيئة SEND في غانا قد تتمثل في المستوى المحلي. ويتضح ذلك فيما جاء على لسان أحد أعضاء اللجنة المحلية من مقاطعة دودوا بإقليم آكرا في غانا حيث قال:

"تحتاج هيئة SEND إلى المديح فالفضل يرجع لها ... لقد رأينا مشاكل كثيرة ولكن لم نعلم كيف نتعامل معها. كما أننا لم نتمتع بالجرأة لسؤال السلطة عن بعض المسائل ولكن استطاعت هيئة SEND تعليمنا وجعلتنا نعي حقوقنا فهي القوة الدافعة خلف هذه العملية."

على المستوى المحلي بدأت الكثير من الهياكل التنفيذية للبرنامج والتي لم تكن فاعلة من قبل في الإجتماع بشكل منتظم وطورت من رؤيتها المتعلقة ببرنامج GSFP، كان هذا هو الحال بوضوح في ستة مقاطعات. وفي مثال من أحد المقاطعات فإن الإنتباه الذي خلفه عمل برنامج GSFP قد مكن المدارس التي افتقرت من قبل إلى المياه النظيفة من الوصول إلى خزان المياه الأوحد الموجود بالمقاطعة. وفي مثال آخر حول كيفية إستجابة السلطات المحلية للعمل الجاري إلتزمت مجالس المقاطعات في إقليمين بشراء ٨٠٪ من البنود الغذائية لبرنامج GSFP من مزارعي المجتمعات المستفيدة وهو الأمر الذي لم يعزز من الإقتصاد المحلي فحسب وإنما بسط من توصيل خدمات برنامج GSFP. بالإضافة إلى ذلك بدأت العديد من المقاطعات بالنص على برنامج GSFP في ميزانياتها السنوية بدلاً من الإعتماد على الحكومة الوطنية من أجل كافة الموارد الخاصة بالعمل المحلي.

الخلاصة

قبل القيام بالحملة كانت هيئة SEND في غانا قد طورت بالفعل شبكة وطنية ممتدة تتكون من المجموعات الشعبية في شتى أنحاء الدولة وصولاً إلى المسئولين الحكوميين الوطنيين وشركاء التنمية الدولية. ولقد إستخدمت الهيئة من قبل هذه الشبكة لتطبيق منهجية تشاركية للرصد والتقييم جرى تجربتها واختبارها في مكان آخر.

ونتيجة لخبرتها كانت هيئة SEND في غانا على دراية بأن وجود مذكرة تفاهم لهو أمر هام لنجاحها، وأن مطالبها يجب أن تكون مدعومة بقوة بالأدلة بغرض الحفاظ على مصداقيتها على المستوى الوطني، وأن وجود إستراتيجية إتصال متعددة الأطراف على مستويات عديدة سيكون ضرورياً للحث على العمل على أي مستوى من المستويات، وذلك بالإضافة إلى دروس هامة أخرى.

علاوة على ما سبق تعتبر هيئة SEND في غانا في وضع تُحسد عليه بالنسبة لمسألة التمويل. فلقد جاهدت الهيئة للتنويع من قاعدتها التمويلية وهي الآن تتمتع بدعم من مجموعة ضخمة من المنظمات وهو الأمر الذي سمح لها بالحفاظ على وجود هذه الحملة الكبرى خلال أعوام عدة.

من الممكن أيضاً أن ترجع نجاحات الحملة إلى عنصر الوقت المناسب، حيث بنت الحملة على ما سبقها من أعمال والتي قامت بها مؤسسة المراجعة المحاسبية PricewaterhouseCoopers (بتمويل من الحكومة الهولندية) والمراجع العام الوطني والذي كشف عن مخالفات متفشية في برنامج GSFP. لقد أدى ذلك إلى إثارة جدل ونقاش بشأن البرنامج قبل بداية الحملة. لكن لم تتعمق هذه التحقيقات في التنفيذ الفعلي لبرنامج GSFP أضف إلى ذلك أنها لم تسهم كما فعلت هيئة SEND في غانا في بناء القدرات المحلية لضمان وجود مجهود تعاوني يرمي إلى حل أوجه القصور التي يشهدها البرنامج.

عموماً على الرغم من أنه لا يمكن على الأرجح إرجاع الكثير من التغييرات التي شهدتها سياسات برنامج GSFP بشكل مباشر إلى الحملة الخاصة بهيئة SEND في غانا إلا أنه يوجد أدلة وافرة على أنه كان للهيئة أثراً واضحاً فيما يتعلق بالتحسين من أوضاع الحوكمة، والمسائلة والإنصاف خصوصًا على المستوى المحلي.

مقار منظمة شراكة الموازنة الدولية

820 First Street, NE Suite 510
Washington, DC 20002 USA
Tel: +1 202 408 1080
Fax: +1 202 408 8173

Xicotencatl 370-601
Del Carmen, Coyoacán,
C.P. 04100 México, D.F.
Tel: +5255 5658 3165
+5255 5282 0036

The Armoury, 2nd Floor,
Buchanan Square
160 Sir Lowry Road
Woodstock, South Africa
Tel: +27 021 461 7211
Fax: +27 021 461 7213

802 Raj Atlantis
Near SVP School,
off Mira-Bhayender Road,
Beverly Park, Mira Road (E)
401107 Mumbai, India
Tel: +91 22 2811 4868
+91 96 6507 1392

الموقع الإليكتروني: www.internationalbudget.org